٩٤ مليون ليرة أرباح «زراعي اللاذقية» في عام ٢٠١٩

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير المصرف الزراعي في اللاذقية ميلاد عيسى لـ«الوطن»، عن نشاط المصرف خلال عام ٢٠١٩، مبيناً أن الأرباح تجاوزت ٩٤ مليون ليرة سوريّة، في حين بلغت قيمة التحصيلات المالية أكثر من ٨٦ مليون ليرة.

وبيّن عيسى أنه وخلال العام الماضي بلغت قيمة مبيعات الأسمدة ١،٢ مليار ليرة، منها مبيع ٨٦٠ مليوناً من مادة اليوريا، ٣٣٤ مليوناً من مادة السوبر، ٦٧ مليوناً من مادة نترات الأمونيوم، ٢٧ مليوناً من مادة البوتاس، مشيراً إلى قيمة الحبوب المصروفة والتي بلغت ٨٥ مليون ليرة خلال العام المنصرم، إضافة لـ ٦،٨ ملايين ليرة قيمة الأضرار المصروفة.

وعن القروض، لفت عيسى إلى أن إجمالي عدد الإقراضات بلغ ١٨٨ قرضاً، بمبلغ تجاوز ٢٦٢ مليون ليرة، لافتاً إلى تمديد العمل بقانون العفو رقم ٤٦ الصادر بتاريخ ٢٦ كانون الأول ٢٠١٨، بموجب المرسوم ٢٩ لعام ٢٠١٩، القاضي بإعفاء المقترضين من الفوائد العقدية وغرامة التأخير المستحقة بتاريخ صدور القانون شريطة دفع دفعة حسن نية بنسبة ٥٪ من الرأسمال الخاضع للجدولة وتسديد قسط ١/٨/٢٠١٩.

ونوه عيسى بأن القرض يجدول لمدة ١٠ سنوات وبفائدة عقدية ١١٪، مشيراً إلى استمرار العمل بالمرسوم إلى ما قبل استحقاق القسط الثاني بتاريخ ١/٨/٢٠٢٠.

ولفت إلى تقديم قروض معونة اجتماعية متوسطة بقيمة ١٢،٩ مليون ليرة، منها ١،٢ مليون ليرة لمشاريع خياطة، و٢ مليون لمشاريع ألبان وأجبان، و٦،٧ ملايين لمشاريع خلايا نحل، مقابل ٢،٤ مليون لتسمين عجول بقروض متوسطة الأجل.

وفيما يخص القروض الزراعية، بين عيسى منح ١٠ قروض طويلة الأجل منها ٦ قروض لإنشاء حظائر مواش، و٣ قروض لشراء جرارات، وقرض لإنشاء مدجنة، مقابل منح قروض متوسطة الأجل ٣٩ قرضاً لشراء نحل، ٦ قروض لشراء أبقار، ١٠ قروض لشراء ملحقات جرار، ٤ قروض لشراء خزانات مياه ومثلها لشراء بيوت بلاستيكية.

بطاقة الغاز «الذكية» اليوم على طاولة مجلس الوزراء

خميس: الحرب الاقتصادية تستهدفنا بلقمة العيش وسنواجهها مع شعبنا

القادري: إذا لم نكن قادرين على إصلاح القطاع العام فيجب ألا نتخلى عنه

محمود الصالح

كشف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال اللقاء المفتوح الذي جمعه أمس مع أعضاء المؤتمر السابع والعشرين للعمال عن إجراءات حكومية نوعية لتصليب صمود المواطنين، وإيجاد الحلول المتاحة لكل العقبات التي تعترض توفير سبل المعيشة للمواطنين ومنها حل مشكلة تطبيق البطاقة الذكية في توزيع مادة الغاز التي ستكون الموضوع الرئيسي على طاولة الحكومة في اجتماعها اليوم بحضور الفنيين المعنيين بهذا الموضوع.

وأوضح خميس أن الحرب على سورية ومع نهاية عام ٢٠١٨ شهدت تحولاً نوعياً نتيجة الانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري وصمود الاقتصاد الوطني حيث تحولت دول العدوان إلى الحرب الخامسة وهي الحرب الاقتصادية التي تستهدف لقمة عيش المواطنين وتمثل ذلك بالضغط على عملية وصول المشتقات النفطية لأنها المحرك الأساسي لجميع مناحي الحياة، مضيفاً: وقد انعكست هذه الحرب الجديدة خلال ٢٠١٩ بشكل واضح على الجانب الاقتصادي وعلى الليرة السورية، حيث لم يعد التقدم الذي تحقق في أعوام ٢٠١٧-٢٠١٨ بنفس المستوى في العام الماضي، وحدث بطء في العملية التنموية نتيجة الهجمة على الليرة السورية والتحريض على الدولة السورية إضافة إلى زيادة متطلبات العمل من خلال عودة أكثر من ٤ ملايين مهجر إلى أعمالهم.

وقال خميس: اليوم ونتيجة العقوبات المفروضة علينا ندفع مبالغ أكبر مما كنا ندفعه خلال السنوات السابقة بسبب المخاطرة التي يقوم بها من يورد هذه المواد إلينا، مضيفاً: واليوم نعمل على توظيف موارد الدولة على الجوانب الأساسية ومنها تأمين مستلزمات مواجهة الإرهاب وتأمين النفط والقمح والدواء تليها المستلزمات الأخرى.

وأشار خميس إلى أن غلاء الأسعار ليس بسبب ارتفاع سعر الصرف فقط بل بسبب صعوبة الاستيراد وقلة المواد واحتكار بعض التجار لهذه المواد، مؤكداً أن الحكومة أدركت هذه المعطيات واتخذت مجموعة من القرارات في جميع المجالات، ولولا هذه القرارات لكان الوضع أصعب مما هو عليه بكثير.

ولفت خميس إلى أنه تم وضع أولوية في تقديم الدعم المادي من خلال دعم الرواتب، ثم استخدام البطاقة الإلكترونية كخيار ثانٍ، والخيار الثالث هو زيادة الرواتب، مضيفاً: ومع خيار زيادة الرواتب كان الطرح أن يترافق مع زيادة أسعار المشتقات النفطية وتم استبعاد ذلك لأنه سيؤدي إلى التضخم، واخترنا زيادة الرواتب بنسبة ٤٦٪ وكانت الكتلة ١١٠٠ مليار ليرة وبلغت الزيادة ٥٠٠ مليار والقرار الآخر هو أن نتدخل بتوفير بعض المواد الأساسية من خلال السورية للتجارة بعد أن انكفأ التجار عن الاستيراد بسبب مصالحهم الخاصة.

وتابع قائلاً: تقرر تأمين ٨ مواد أساسية بشكل متدرج حتى بداية نيسان القادم، واليوم وصل عدد الأسر التي استفادت من البطاقة ٧٠٠ ألف أسرة، ما يؤكد أن هذا المشروع ناجح والآن سيتم إدخال الزيت والسمنة إلى البطاقة الذكية، كما سيتم توسيع المنافذ والآليات التي تقدم المواد التموينية.

وحول موضوع الغاز المنزلي أكد خميس أنه سيكون محور اجتماع الحكومة (اليوم) ومعالجة الخلل الذي حصل في توزيع ما هو متوافر لدينا من المادة وهي تصل إلى ٥٠٪ من حاجتنا من الإنتاج المحلي و٥٠٪ من الاستيراد، مشيراً إلى أننا نحتاج يومياً في الصيف إلى ١٢٠ ألف أسطوانة، وفي الشتاء نحتاج إلى ١٦٠ ألف أسطوانة.

وحول استخدام الكهرباء للتدفئة أوضح أن هناك زيادة ١٠٠٪ في الاستهلاك خلال الشتاء بسبب استخدام الكهرباء للتدفئة وهذا ما يبرر وجود التقنين خلال الأيام الباردة.

وبين خميس أن الحكومة غير معنية بتبرير كل خطوة تخطوها في موضوع الإجراءات النقدية لأن لدينا مؤسسات مالية عريقة تثق بالخطوات التي تقوم بها، ولكن نطمئن الجميع أنه لا خوف على الليرة السورية وهي محط اعتزاز لنا جميعاً وهناك تفاصيل كثيرة لا يمكن الحديث عنها.

وحول التساؤلات التي طرحها أعضاء المؤتمر أجاب رئيس الحكومة أنه بخصوص موضوع تلزيم أعمال العتالة للقطاع الخاص سيتم إعادة دراسة الموضوع وإعطاء الأولوية لنقابة العمال.

وبين خميس أن هوية الاقتصاد السوري هي كل ما يخدم المواطن السوري، وأي نظرية تخدم هذا المواطن سيتم تبنيها.

وذكر أن الحكومة قدمت ٢٤٦ مليار ليرة للشركات الإنشائية في موضوع إعادة الإعمار خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ واليوم الأولوية لدى الحكومة في المشاريع الإنتاجية ولن تمول أي مشاريع مخطط لها إلا إذا كانت تخدم العملية الإنتاجية.

وأكد خميس أن القطاع العام وخاصة الزراعي منه أثبت صوابية توجه الدولة لأنه استطاع توفير كل المواد الغذائية للأسواق خلال الأزمة، وأبدى موافقته على ضرورة إعادة النظر في قانون التشاركية كونه يحتاج لتطوير أكثر سلاسة ووضوح.

وأشاد خميس بالهيئة المركزية للرقابة والتفتيش التي تقوم بأعمال مهمة من خلال وضع يدها على عشرات الملفات الكبيرة في محاربة الفساد، وطلب من العمال أن يكونوا عوناً للحكومة في مكافحة الفساد من خلال الإشارة إلى مواطنه وكشف الفاسدين.

ووعد بمعالجة موضوع شمول جميع العاملين بالحد الأدنى للأجور من خلال مناقشة الموضوع مع وزير المالية والتنظيم العمالي.

وبين خميس أن الحكومة تسعى إلى إنشاء محطة كهرباء جديدة في حلب من خلال قرض من إحدى الدول الصديقة، لأن إعادة تأهيل المحطة الحرارية مكلف جداً في الوقت الحالي والشركة اليابانية الصانعة اعتذرت عن ذلك.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري بين أن التقرير الاقتصادي الذي يتم مناقشته مع الحكومة كان نتيجة عمل عدة أشهر ماضية من قبل فريق اختصاصي، وهناك قضايا إجرائية على الحكومة أن تعالجها تتعلق بالوضع المعيشي ومنها تطبيق التعويضات الملحقة بالرواتب على الراتب الحالي والعمل على إصلاح القطاع العام بآليات جديدة والحفاظ على القطاع العام كونه يشكل ضمانة وطنية، مشيراً إلى وجود مؤشرات غير مستحبة في خطوات التشاركية مضيفاً: فإذا لم نكن قادرين على إصلاح تلك الشركة اليوم فلا يجوز أن نكون قادرين على التفريط بها.

وأكد أن الحكومة معنية اليوم بالاستمرار في العمل لمكافحة الفساد وتطوير القوانين وإصدار التعديلات الخاصة بالقانون رقم /٥٠/ للعاملين في الدولة والقانون /١٧/ والتدخل بشكل حقيقي في التجارة الداخلية والخارجية والعمل على إعادة زراعة الشوندر السكري لتشغيل المعامل.

وكان عدد من أعضاء المؤتمر قد طرحوا الكثير من الطروحات التي استمرت لأكثر من ست ساعات تركزت حول تحسين الواقع المعيشي للمواطنين بشكل عام وللطبقة العاملة بشكل خاص وإصلاح القطاع العام وتوفير مستلزمات إعادة الإعمار في المناطق التي دمرها الإرهاب وتوفير الآليات للمؤسسات الصحية في الحسكة وإعادة النظر في استخدام البطاقة الذكية كونها تأتي في ظروف غير مناسبة.

وأكد محمد الزمّ من حلب عدم وصول أي من الصرافات الجديدة إلى حلب، وطلب عمال الحسكة إعادة النظر في ملف العتالة في فرع الحبوب لأنه حرم العمال مصدر رزقهم وتسبب في نهب الحبوب من قبل المتعهد.

وأشار رفيق علوني إلى استشهاد ١٥ عامل كهرباء خلال العام الماضي بسبب عدم استخدام الأمن الصناعي في قطاع الكهرباء.

وبين جمال الحجلي من السويداء أن تجربة توزيع المواد الغذائية من خلال البطاقة الذكية غير عملي لأنه خلال يوم كامل لم يتم توزيع سوى ٧ حصص نتيجة قطع الكهرباء والإنترنيت وبالتالي هذه الخطوة لم تعطِ نتائج إيجابية.

رئيس الحكومة

- هوية الاقتصاد اليوم هي ما يخدم المواطن
- ارتفاع الأسعار سببه سعر الصرف وصعوبة الاستيراد وقلة المواد والاحتكار
- التقنين خلال البرد سببه زيادة الاستهلاك ١٠٠ بالمئة لاستخدامها للتدفئة
- لولا قرارات الحكومة لكان الوضع أصعب

٥ مخالفات سياحية فقط منذ بداية العام في حلب

شحود لـ«الوطن»: نصف المنشآت السياحية خارج الخدمة

٢٨ منشأة دخلت الخدمة العام الماضي بكلفة ٦ مليارات وتم تأهيل ١٥٠ منشأة خلال ٣ سنوات

فادي بك الشريف

أكدت مديرة سياحة حلب نائلة شحود في تصريح خاص لـ«الوطن» وجود أكثر من ٢٠٠ منشأة خارجة الخدمة في حلب نتيجة ظروف الأزمة والتعديات الإرهابية التي استهدفت مقومات العمل السياحية وعدداً من المواقع الأثرية والمنشآت السياحية، علماً أن الأضرار تقدر بالمليارات.

مضيفة: إن مدينة حلب كانت تضم ٤٠٠ منشأة خلال ٢٠١١ حتى انخفض عدد المنشآت العاملة في الخدمة إلى ٥٠ منشأة خلال ٢٠١٦، لتبدأ بعده أعمال التأهيل وازدياد عدد المنشآت السياحية ليصل حالياً إلى ٢٠٠ منشأة سياحية بمعدل ١٥٠ منشأة أجريت لها أعمال التأهيل خلال ٣ سنوات.

وأكدت شحود أنه تم فقط منذ بداية العام ضبط ٥ مخالفات سياحية وهو مؤشر على مدى التزام المنشآت السياحية نتيجة الإجراءات المتخذة، مبينة في سياقه أنه تم إغلاق ١٧ منشأة سياحية مخالفة للشروط الصحية خلال عام ٢٠١٩، ناهيك عن تشديد الرقابة بالإعلان عن الأسعار والالتزام بقواعد الصحة العامة والأمن الغذائي، كما تم تنظيم ١٨٠ ضبطاً بمخالفة سياحية.

وأشارت مديرة سياحة حلب إلى أنه تم خلال العام الماضي تأهيل ١٩ منشأة سياحية من مستويات مختلفة بطاقة استيعابية ١٩٢٥ كرسياً بكلفة استثمارية تفوق الـ٤ مليارات ليرة، إضافة إلى تأهيل ٩ منشآت على المرسوم ١١ من مستويات مختلفة بطاقة استيعابية ٤٩٤ كرسياً بكلفة استثمارية تقدر بـ٢،٤ مليار ليرة سورية.

كما نوهت شحود بجولة وزير السياحة إلى مدينة حلب للاطلاع على أعمال الترميم وإعادة التأهيل التي شملت خان الشونة قرب قلعة حلب ضمن خطة الترميم الإسعافية، تفقد خلالها واقع تنفيذ أعمال (القبة والسور الخارجي والأبواب)، بحيث من المتوقع أن تنتهي الأعمال فيها خلال النصف الأول من هذا العام، موضحة أن الوزير وجه بضرورة لحظ ترميم الواجهة الرئيسية للخان وإعادته إلى ما كان عليه مع الالتزام بالمعايير المعمول بها في مديرية الآثار ومديرية المدينة القديمة.

إضافة إلى رصد واقع أعمال سوق خان الحرير والذي يعد من أهم الأسواق العريقة ويضم ٦٠ محلاً تجارياً ويتم فيه ترميم الأقواس الحجرية، ومدخل السوق والواجهات الحجرية والتي سيتم تركيب أبواب خشبية للمحلات فيها، وسوق الخابية الذي يتضمن ١٠٩ محلات تجارية والذي تم فيه صيانة وإصلاح الأسقف و الواجهات الحجرية وسيتم تركيب أبواب معدنية وإنارة.

كما تخلل الجولة زيارة لمشروع تأهيل مبنى في سوق الهال والمزمع إقامته كحاضنة تراثية للحرف التقليدية بالإضافة إلى ساحة الحطب في منطقة الجديدة حيث يتم فيها إجراء أعمال تأهيل شاملة تتضمن البنى التحتية للساحة ومحيطها وإعادة رصفها مجدداً لتعود نقطة جذب كمعلم من المعالم السياحية والثقافية التي تشكل جزءاً من تاريخ مدينة حلب.

مطر غزير... ومياه قليلة

شقير: الكهرباء سبب شح المياه

السويداء- عبير صيموعة

رغم غزارة الهطل المطري وارتفاع مناسيب المياه في السدود إلا أنه لم يُنه شكاوى الأهالي في عدد من قرى وبلدات المحافظة، من الشح المائي لديهم ولاسيما في بلدات الكفر والقريا وشقا وقرى الرحا ورساس وأم ظبيب وسهوة الخضر وميماس والصورة الصغيرة وصما الهنيدات والدارة والثعلة وغيرها من القرى.

علماً ووفق الأهالي أن هذه البلدات والقرى تضم معظمها آباراً ارتوازية.

وعزا أهالي تلك القرى الشح إلى التقنين الكهربائي في النهار مطالبين بضرورة الضخ ليلاً بدلاً من النهار لتعبئة الخزانات تماشيا مع وصل التيار الكهربائي إضافةً إلى عدم وجود عدالة في التوزيع من عمال الشبكة، (حسب ما أشار إليه البعض منهم) يضاف إليها وجود أعطال في بعض الآبار لدى عدد من القرى كقرية صما الهنيدات، وقرية الدارة، مستغربين الشح المائي في فصل الشتاء بينما هذه المعاناة لا وجود لها في فصل الصيف!

مدير مؤسسة مياه السويداء وائل شقير أكد لـ«الوطن» أن بعض قرى المحافظة تعاني شحاً بالمياه، مضيفاً: لكن لا يوجد أي أزمة مياه بمعنى الأزمة ليضيف إن الشح مرده إلى انخفاض التيار الكهربائي المغذي لبعض الآبار نتيجة الحمولات الزائدة عليه ولاسيما في فصل الشتاء ما يؤدي إلى توقف المضخات عن التشغيل، علماً أنه سبق للمؤسسة أن قامت بتأمين ١٨جهازاً لرفع الجهد إلا أن هذه الأجهزة كثيرة الأعطال وتحتاج لصيانة دائمة.

وأشار شقير إلى وجود سبب آخر لهذا الشح هو التقنين الكهربائي، البالغ ٦ ساعات وتالياً عدم قدرة المؤسسة على تعويض ساعات التقنين عن طريق المولدات موضحا أنه لدى المؤسسة زهاء ٣٠٠ مصدر مائي و١٦٠ مولدة كبيرة وهذه تحتاج لتشغيلها زهاء ٣٠ ألف لتر مازوت يوميا بينما الذي يتم توفيره تسعة آلاف لتر فقط، معتبراً أن ساعات التقنين ليس لها تأثير على التجمعات السكانية الصغيرة، كقرية تعلا وذكير والسويمرة... إلخ بينما يؤثر على التجمعات السكانية الكبيرة مثل بلدة شقا والكفر.

وعزا شقير عدم وجود معاناة في فصل الصيف إلى ازدياد ساعات الضخ، لعدم وجود تقنين كهربائي، إذ تصل ساعات الضخ في هذا الفصل إلى نحو ١٠ ساعات، علماً ولتفادي هذا الشح قامت شركة كهرباء السويداء بتحييد بعض التجمعات من نظام التقنين، كتجمع آبار صلخد وتجمع آبار الثعلة وتجمع آبار خازمة.

وفي السياق بين شقير أن المؤسسة قامت بربط شبكات بعض القرى مثل عرى والمجمير وسهوة الخضر ورساس على الينابيع، لأنها توفر على المؤسسة صيانة وتشغيل مضخات ومن هذه الينابيع نبع عرى الذي تبلغ غزارته ١٠٠ متر مكعب بالساعة وهناك نبع التنورية الذي يغذي قرية رساس ونبع الخوابي الذي يغذي قرية سهوة الخضر علماً أن هناك بعض القرى يتم تغذيتها مائياً من السدود كسد الروم وسد جبل العرب وسد حبران وسد المشنف الجنوبي وسد الغيضة. وتخزينها جيد هذا الموسم وهي تكفي لتغطية القرى التي تتغذى منها وحالياً يتم تفريغ سد الغيضة ليصار إلى إجراء صيانة له، علماً أن القرى التي يغذيها هذا السد يتم تأمين المياه إليها عن طريق الآبار.

ولفت شقير إلى أن المؤسسة وتفادياً لحدوث أزمة مياه على ساحة المحافظة قامت بالتقدم بمقترح لوزارة الموارد المائية لتنفيذ مشروع مائي لإرواء البلدات والقرى الواقعة في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية من المحافظة، وتضمن المقترح إرواء ٣٩ تجمعاً سكنياً بواقع ١٤ تجمعاً سكنياً لناحية المشنف وقراها و١٨ تجمعاً سكنياً لناحية شقا وقراها وسبعة تجمعات سكنية لمجموعة الصورة الكبيرة.